

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 16-20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2020/5-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020
اللغة الأصلية: الفرنسية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد R. Bellin

مدير المراجعة الخارجية للحسابات

هاتف: 066513-2392



المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021

جدول المحتويات

4	أولاً-	الولاية والأهداف
5	ثانياً-	المراجعات والتقارير
5	ثالثاً-	المعايير والطرانق
6	رابعاً-	مجالات المراجعة
6	ألف-	مراجعات الأداء
8	باء-	المراجعات الميدانية
9	جيم-	مراجعة الكشوف المالية
11		الملحق الأول
11		قائمة بالمواضيع المختارة لمراجعات الأداء للسنة المالية 2020-2021 وقائمة إرشادية بالمواضيع المُمكنة لمراجعات الأداء في الفترة اللاحقة
12		الملحق الثاني
12		قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية للسنة المالية 2020-2021

أولا- الولاية والأهداف

- 1- هذه الوثيقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للعلم، هي خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي بشأن أنشطة المراجعة للفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021.
- 2- وبناء على قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، عُهد بالمراجعة الخارجية لحسابات البرنامج إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقا للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج.
- 3- وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدّدة في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه، وفي الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتضم اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي، وخاصة عرضه التقني المفصل الذي وافق عليه المجلس.
- 4- وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (المادة 1-14 من النظام المالي) وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسبا، بشأن فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والرقابة المالية الداخلية، وبشأن إدارة البرنامج وتسييره بصفة عامة (المادة 4-14 من النظام المالي).
- 5- وتشمل الولاية الممنوحة لمراجع الحسابات الخارجي في الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مراجعة الكشوف المالية واستعراض أداء إدارة البرنامج وانتظامها.
- 6- ووفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي وبموجب المادتين 1-13 و3-13 من النظام المالي للبرنامج، يكون المدير التنفيذي للبرنامج مسؤولا عن إعداد الكشوف المالية وتقديمها. وتماشيا مع المادة 3-1 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولا أيضا عن الإدارة المالية لأنشطة البرنامج أمام المجلس.
- 7- ووقع في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 خطاب التزام لضمان الفهم الواضح لالتزامات كل من إدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي وفقا للمعيار 210 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- 8- والهدف من مراجعة الكشوف المالية هو الحصول على تأكيد معقول بأن الكشوف المالية تُعطي صورة حقيقية ومنصفة، من جميع الجوانب الجوهرية، للوضع المالي للبرنامج ولنتائج العمليات المسجلة خلال السنة المالية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن الكشوف المالية قد أُعدت بالامتثال للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛ وأن السياسات المحاسبية المطبقة تتسق مع السياسات المطبقة في السنة المالية السابقة؛ وأخيرا أن المعاملات قد أُجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.
- 9- وفي إطار المراجعة المالية، يستعرض مراجع الحسابات الخارجي ويختبر، عند الضرورة، آليات معيّنة للرقابة الداخلية لها أثر جوهري على إعداد الكشوف المالية. ويأخذ مراجع الحسابات الخارجي في الحسبان الضوابط الداخلية المنطبقة على إعداد الكشوف المالية بهدف وضع إجراءات المراجعة الملائمة للموضوع دون السعي للتعبير عن رأي بشأن فعالية تلك الضوابط. ويستهدف هذا العمل أساسا تحديد استراتيجية المراجعة المالية غير أنه قد يساعد أيضا على تحديد الفرص لتعزيز الرقابة الداخلية وإعلام البرنامج بها.
- 10- وفيما يتعلق باستعراض الأداء، تستهدف عمليات المراجعة إلى تحديد مدى الاضطلاع بالأنشطة في المجالات المستعرضة وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية ومدى إمكانية تحسينها.
- 11- وتستهدف مراجعات الأداء أيضا إلى ضمان تمتشي الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع الجوانب الجوهرية مع أحكام النصوص الأساسية للبرنامج.

ثانياً- المراجعات والتقارير

- 12- وفقاً للاختصاصات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي أن يعد كل عام تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (يقدم إلى المجلس للموافقة عليه)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات وتقاريرين عن أداء إدارة البرنامج وانتظامها، يُشار إليهما باسم "تقرير مراجعة الأداء" (ويقدمان إلى المجلس للنظر فيهما). ويبلغ مراجع الحسابات الخارجي أيضاً عن زيارته إلى المكاتب الميدانية (مكاتب إقليمية ومكاتب قطرية ومكاتب أخرى) في الخطابات الإدارية الموجهة إلى المدير التنفيذي. وأخيراً، يتولى مراجع الحسابات الخارجي التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المقدم من الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.
- 13- وكقاعدة عامة، سُرسلت الخطابات الإدارية المتعلقة بالمكاتب الميدانية إلى الأمانة فقط. ومع ذلك، يحتفظ مراجع الحسابات الخارجي بالحق في التطرق في تقاريره المرفوعة إلى المجلس إلى أي مسائل يلاحظها في المكاتب الميدانية وينبغي استعراض انتباه المجلس إليها. وعلاوة على ذلك، وتجاوزاً لما هو متوقع بناءً على الاختصاصات، قرر مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي تلخيص الملاحظات المقدمة سنوياً في الميدان ضمن وثيقة تُرفع إلى المجلس والمدير التنفيذي.
- 14- وستجري مراجعة الكشوف المالية على مرحلتين في مقر البرنامج على النحو التالي: مراجعة مؤقتة في خريف السنة المالية قيد الاستعراض (من 5 إلى 16 أكتوبر/تشرين الأول 2020 بالنسبة إلى السنة المالية 2020) من أجل فهم آليات الرقابة الداخلية واختبارها، ومراجعة ختامية في الربع الأول عقب إقفال الحسابات (من 15 فبراير/شباط إلى 5 مارس/آذار 2021 بالنسبة إلى السنة المالية 2020) من أجل فحص حجم معين من المعاملات.
- 15- وستنطوي كل مراجعة من المراجعتين الائتئتين للأداء على بعثتين في المقر فيما بين يوليو/تموز 2020 وفبراير/شباط 2021، هما: بعثة تحضيرية لاستكمال تخطيط المراجعة وتحديد العمليات الرئيسية وبعثة ختامية لاختبار الضوابط وجمع الأدلة واستخلاص الاستنتاجات.
- 16- وسيجري مراجع الحسابات الخارجي أيضاً عدداً من الزيارات الميدانية إلى المكاتب القطرية. وستتناول هذه المراجعات مدى انتظام إدارة المكاتب وسُتسهم أيضاً في مراجعات الأداء وفقاً للمواضيع المختارة. وقد تشمل كذلك فحص عينات مختارة تمثيلاً مع المخاطر في مجالات تؤثر في الكشوف المالية. وبالنسبة إلى الفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021، ستجري المراجعات الميدانية في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2020.
- 17- وبالنسبة إلى الفترة من 1 يوليو/تموز 2020 إلى 30 يونيو/حزيران 2021، فإن تاريخ تقديم تقارير مراجعة الأداء الختامية إلى أمانة المجلس هو 9 أبريل/نيسان 2021؛ أما تاريخ تقديم تقرير مراجعة الكشوف المالية والرأي بشأن الحسابات فهو 23 أبريل/نيسان 2021.

ثالثاً- المعايير والطرانق

- 18- ستجري مراجعة الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والنظام المالي للبرنامج والاختصاصات الإضافية الملحقة به، حسبما تنص عليه المادة 14-3 من النظام المالي. وهذه المعايير هي جزء من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تحكم أيضاً الطريقة التي يتبعها مراجع الحسابات الخارجي في مراجعات الأداء والانتظام.
- 19- وتقتضي كل هذه المعايير من مراجع الحسابات الخارجي أن يمثل لقواعد السلوك المهني السارية ويحتكم إلى تقديره المهني ويبيدي تفكيراً ناقداً واستقلالاً في المراجعة. ولا يجوز للهيئات التشريعية ولا للهيئات الرئاسية التابعة لمنظمة معينة أن تتدخل في اختيار المسائل التي تخضع للمراجعة أو تخطيط العمل أو جدولته أو تنفيذه أو الإبلاغ عن النتائج أو رصد المراجعات.
- 20- ولأغراض تتعلق بتخطيط المراجعة، ستنتظم المراجعات المالية ومراجعات الأداء على السواء حول ثلاثة أهداف رئيسية هي التالية: فهم الكيان، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد المخاطر المهمة.

- 21- وسيخطط مراجع الحسابات الخارجي عمله من أجل ما يلي:
- التصدي للشواغل الرئيسية التي تساور البرنامج وهيئاته الرئاسية فيما يتعلق بأهداف الكفاءة والفعالية والاقتصاد في حوكمة واستخدام الموارد المتاحة من الجهات المانحة. وبالتالي، ينبغي للمراجعات أن تتناول المسائل الهامة، ولا سيما المسائل ذات الأهمية المالية أو الاستراتيجية؛
- إدماج هذا النهج، أولاً، في تحليل لجميع أنواع المخاطر التي قد تقوض قدرة البرنامج على تحقيق النتائج التي تتوقعها الدول الأعضاء، وثانياً، في برامج المراجعة الداخلية والتقييم. وينبغي لمجالات الرقابة المختارة أن تعود على البرنامج بقيمة مضافة، ولا سيما لأن المخاطر ذات الصلة عالية ولأن هذه المجالات لم تُدرس دراسة متعمقة خلال المراجعات التي أجرتها هيئات رقابية أخرى مؤخرًا.
- 22- وسوف يراعي مراجع الحسابات الخارجي في تخطيطه قدرته على مراجعة المجال المعني، استناداً إلى المعلومات المتاحة والموارد والأطر الزمنية الممنوحة له.
- 23- وقد حدّث مراجع الحسابات الخارجي تحليله للمخاطر بهدف تحديد خطة عمله للفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021 واستراتيجيته للمراجعة المتعددة السنوات مما مكّنه من تحديد قائمة بمجالات الرقابة التي يرجح لها أن تتطلب مراجعة للآداء بسبب أهميتها للبرنامج والقيمة المضافة لمراجعتها.
- 24- ويتجاوز عدد مجالات المراجعة الممكنة بطبيعة الحال عدد المراجعات المقرر إجراؤها في الفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021 (اثنان).
- 25- ولا يعرض الملحق الأول الموضوعين المختارين للمراجعة خلال الفترة من يوليو/تموز 2020 إلى يونيو/حزيران 2021 فحسب، بل يتضمن أيضاً قائمة احتياطية من المجالات ذات الأولوية معدة من منظور متعدد السنوات بغية تعزيز إمكانية التنبؤ بالتخطيط واتساقه من سنة إلى أخرى. وسوف تساعد هذه القائمة الموسعة أيضاً على توجيه المناقشات اللاحقة مع الإدارة والهيئات الرقابية الأخرى والمجلس، ولا سيما من أجل تلافي ازدواجية العمل.
- 26- والمواضيع المذكورة للفترة التالية إرشادية فحسب. ويجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يراجع المواضيع المختارة للفترة الأولى فقط. وتنقح الاستراتيجية المتعددة السنوات كل عام أثناء إعداد خطة العمل السنوية.
- 27- ويتضمن الملحق الثاني قائمة بالمراجعات الميدانية المقرر إجراؤها خلال هذه السنة.
- 28- وخلال مرحلة التخطيط التشغيلي لكل مراجعة، ينبغي أن تكمل خطة العمل السنوية هذه بتقييم مبدئي يسمح بتحديد نطاق المراجعة بمزيد من الدقة وإعداد اختصاصات تقدّم إلى الإدارة وصياغة خطة التزام لأفرقة المراجعة.
- 29- وبغية الاضطلاع بهذا التخطيط التشغيلي، سينظم مراجع الحسابات الخارجي اجتماعات عمل مع إدارة البرنامج قبل بدء كل مهمة من مهام المراجعة.

رابعاً- مجالات المراجعة

ألف- مراجعات الأداء

1- المبادرات المؤسسية الحاسمة

- 30- المبادرات المؤسسية الحاسمة هي استثمارات غير متكررة "يهدف تعزيز قدرة البرنامج في مجالات البرمجة والعمليات والإدارة".⁽¹⁾ ويجب أن تقي بالمعايير التالية: أن تكون لمرة واحدة بطبيعتها؛ ولا تغطيها الميزانية العادية لدعم البرامج والإدارة؛

(1) تعريف مستمد من خطة البرنامج للإدارة للفترة 2019-2021 (WFP/EB.2/2018/6-A/1/Rev.1) ومدرج في خطة البرنامج للإدارة للفترة 2020-2022 (WFP/EB.2/2019/5-A/1)، الصفحة 4.

ولا تتعلق بمشروع واحد؛ وأن تتطلب تمويلاً يمكن التنبؤ به؛ وليس من المحتمل أن تتمخض عن استثمار إضافي كافٍ من الجهات المانحة؛ وأن تركز على التغيير التنظيمي.⁽²⁾

31- وفي خطة الإدارة لعام 2019، اقترحت الأمانة على المجلس التنفيذي استثمار مبلغ قدره 69.3 مليون دولار أمريكي في ست مبادرات مؤسسية حاسمة. أما في خطة الإدارة لعام 2020، فقد اقترحت الأمانة استثمار مبلغ قدره 39.7 مليون دولار أمريكي في خمس مبادرات مؤسسية حاسمة بغية مواصلة المبادرات الممولة على مدى عدة سنوات ("الكفاءات الناجمة عن تكامل النظم وتكنولوجيا المعلومات"، و"إصلاح الأمم المتحدة") وبدء تنفيذ عدة مبادرات جديدة ("دعم البرامج والشراكات"، و"استراتيجية القطاع الخاص"، و"ثقافة مكان العمل والمناخ الأخلاقي").

32- وتمول المبادرات المؤسسية الحاسمة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الذي يمول بدوره من خلال رسوم استرداد تكاليف الدعم غير المباشرة التي تفوق قيمتها المتوقعة المحددة في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وجدير بالملاحظة أن المبادرات المؤسسية الحاسمة لا تعد الإجراءات الشاملة الوحيدة التي تركز على التغيير التنظيمي. وإضافة إلى الإيرادات المخصصة لهذه المبادرات في حساب تسوية دعم البرامج والإدارة، توفر ميزانية دعم البرامج والإدارة في حد ذاتها التمويل لخمس أولويات مؤسسية³ في عام 2020 بمبلغ إجمالي قدره 29.5 مليون دولار أمريكي.

33- وسيكون الغرض من هذه المراجعة فحص فعالية الاستثمارات الموظفة وكفاءتها وشفافيتها.

34- وفيما يلي المسائل الرئيسية التي سنتناولها للمراجعة:

- ◀ **حوكمة المبادرات المؤسسية الحاسمة:** هل تسمح عملية اختيار الموارد وتخصيصها للمبادرات المؤسسية الحاسمة بضمان أن تلبى هذه المبادرات الاحتياجات الحاسمة للبرنامج؟ هل تستجيب الإجراءات المقررة لتعريف المبادرات من هذا النوع؟ هل تكمل المبادرات المؤسسية الحاسمة الممولة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة الأولويات المؤسسية الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة؟ كيف يُدمج تنفيذ المبادرات المؤسسية الحاسمة في الهيكل التنظيمي للبرنامج؟
- ◀ **تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة:** هل تعتبر آلية تمويل المبادرات المؤسسية الحاسمة غير المدرجة في ميزانية دعم البرامج والإدارة آلية مبررة ومناسبة من حيث تأثيرها في شفافية خطة الإدارة وفهم سياسة البرنامج بشأن الاستثمارات الشاملة؟ هل هناك ما يبرر المبالغ المستمدة من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة ومستوى المعدل المعياري لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة أخذاً في الاعتبار أهمية المبادرات المؤسسية الحاسمة؟
- ◀ **أداء المبادرات المؤسسية الحاسمة:** هل يجري إعداد اقتراحات الاستثمارات ومذكرات المفاهيم لدعم المبادرات المؤسسية الحاسمة بانتظام وتفصيلها بالقدر الكافي وخصوصاً من أجل الدول الأعضاء؟ هل المبادرات المؤسسية الحاسمة واضحة وقابلة للقياس؟ ما مدى تحقيق الأهداف المنشودة وكيف يُفاس ذلك؟ كيف يبلغ عن مستوى تحقيق الأهداف ولا سيما في خطط الأداء السنوية؟

2- إدارة المعلومات عن المستفيدين

35- بلغ في عام 2018 عدد الأشخاص المعانين من نقص التغذية المزمن في العالم 822 مليون شخص، بزيادة قدرها 10 ملايين شخص إضافيين مقارنة بعام 2017. وفي ذلك العام نفسه، كان 113 مليون شخص ممن يعانون من الجوع الحاد في 53 بلداً في حاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية والتغذوية ويقدم ثلثاهم في مناطق تقع في قبضة النزاع أو انعدام الأمن. ويزداد عدد الأزمات الإنسانية وتطول مدتها. ومن بين هذه الأزمات يجب على البرنامج أن يحدد الفئات السكانية ذات الأولوية أخذاً في الحسبان قدرته التقنية والفرص المتاحة للتدخل في البلدان المستهدفة والجهات الفاعلة الأخرى.

(2) المعايير محددة في عام 2015 ضمن الوثيقة المعنونة "التقدم المحرز في استعراض الإطار المالي، بما في ذلك تكاليف الدعم غير المباشرة" (WFP/EB.A/2015/6-C/1، الفقرة 49).

36- وقد يشهد هذا السيناريو الذي استُخدم مجدداً باعتباره الحالة المرجعية لعام 2020 في خطة البرنامج للإدارة المعتمدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 تدهوراً كبيراً بسبب جائحة كوفيد-19. ووفقاً للتقديرات الواردة في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية 2020 الصادر في نهاية أبريل/نيسان 2020، بلغ عدد الأشخاص المعانين من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم 135 مليون شخص قبل تفشي كوفيد-19 ويمكن أن يندرج في هذه الفئة من الأشخاص 130 مليون شخص إضافيين نتيجة للجائحة مما يجعل مجموع الأشخاص يصل إلى 265 مليون شخص بحلول نهاية عام 2020 أي أكثر من ضعف العدد المشار إليه في خطة الإدارة.

37- وفي خطة البرنامج للإدارة للفترة 2020-2022 المقدمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، استهدف البرنامج 87.6 مليون مستفيد في عام 2020، مما يمثل زيادة بنسبة 11 في المائة مقارنة بالعدد المستهدف في عام 2019 والبالغ 78.8 مليون مستفيد.

38- والهدف من المراجعة هو فحص فعالية الوسائل والطرائق المستخدمة وكفاءتها في استهداف المستفيدين ورصدهم، وتقييم شفافية المعلومات المتاحة في مختلف التقارير عن المساعدات المحولة.

39- وفيما يلي المسائل الرئيسية التي سنتناولها المراجعة:

◀ **مفهوم المستفيدين وطريقة حسابهم:** ما هي المعايير المستخدمة لتحديد المستفيدين من البرنامج؟ ما هي استراتيجية البرنامج المتعلقة بالاستهداف وتحديد الأولويات وتواتر المساعدة ومدتها؟ ما هي الطريقة المستخدمة لاستهداف المستفيدين المباشرين وغير المباشرين وحسابهم؟ وكيف تختلف من برنامج إلى آخر؟

◀ **إدارة البيانات ورصد المستفيدين:** ما مدى موثوقية حساب المستفيدين وموثوقية مختلف النظم والطرائق لجمع المعلومات؟ هل تكفي المعلومات التي تُجمع وتُنقل لضمان فعالية الرصد؟ هل تراعي والطرائق المستخدمة مسؤوليات البرنامج إزاء المستفيدين من حيث حماية البيانات وأمنها؟ ما هي قدرة البرنامج على رصد المستفيدين مع مرور الوقت وتحديد المستفيدين الذين سيحتاجون إلى المساعدة بشكل متكرر طوال حياتهم؟ ما مدى فعالية الآليات المنفذة فيما يتعلق بالمساءلة إزاء المستفيدين؟

◀ **تقييم الأداء:** ما هي المؤشرات التي يستخدمها البرنامج لقياس أدائه فيما يتصل بالمستفيدين المستهدفين؟ هل تسمح الغايات والأهداف المحددة بتقييم جميع الخدمات التي يتيحها البرنامج؟ ما مدى وثاقه ارتباط المستفيدين المستهدفين في الخطط الاستراتيجية القطرية بالمستفيدين الذين تم الوصول إليهم فعلاً؟ ما هو نظام التقييم المستخدم؟ هل هناك علاقة مثبتة بين أداء المساعدة وزيادة الكبيرة في المساهمات في السنوات الأخيرة؟

◀ **نظام الإبلاغ:** ما هي أنواع التقارير المعدة للجهات المانحة والمجلس التنفيذي؟ هل الاتساق بين النصوص التي تحدد المؤشرات والنصوص التي تعرض النتائج مضمون؟ كيف يمكن تعزيز المواءمة الوثيقة بين الأدوات الراهنة للإبلاغ مثل تقرير الأداء السنوي والتقارير القطرية السنوية وإطار النتائج المؤسسية وخطة الإدارة التي تتضمن كل منها مؤشرات ومعلومات رئيسية؟ هل يمكن تحسين الإبلاغ حتى يتسنى للجهات المانحة الاطلاع على تأثير تبرعاتها بشكل أوضح؟

باء- المراجعات الميدانية

40- تقضي اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي بأن يراجع حسابات عدد من المكاتب الإقليمية و/أو المكاتب القطرية كل عام.

41- ولدى اختيار المكاتب الميدانية، أخذنا في الحسبان تحليلنا للمخاطر ومدى ملاءمة المكاتب المعنية لإجراء مراجعاتنا للأداء وقرب أحدث مراجعات أجرتها إحدى الهيئات الرقابية.

42- وتجري أغلب تدخلات البرنامج حالياً في حالات الطوارئ في مناطق منطوية على مخاطر أمنية كبيرة. ونظراً إلى صعوبة العمل في مثل تلك البيئات التي تنسم بحكم طبيعتها بعدم الاستقرار، لا نستبعد أن تلغي الزيارات إلى بلد أو أكثر من البلدان المقرر زيارتها في البرنامج.

- 43- وأخذ في الحسبان أيضا تأثير الأزمة الصحية والغذائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في مدى توافر المكاتب المعنية. وأجلت كل الزيارات الميدانية إلى نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول. ومع ذلك، سيتعذر على مراجع الحسابات الخارجي أن يؤخر تلك الزيارات أكثر من ذلك نظرا إلى التزاماته المرتبطة بتقديم التقارير إلى المجلس. وعليه، سيُتوقع من المكاتب أن تبذل الجهود اللازمة.
- 44- وأخذنا في الحسبان المبالغ الكبيرة المعنية، غير أن تقديرنا المهني أدى بنا إلى التخلي عن الالتزام بنهج مالي حصري في حالات معينة. ويتضمن الملحق الثاني قائمة المواقع المتوقعة.
- 45- وسوف تبحث المراجعات بحثا منهجيا مدى انتظام الإدارة فيما يتصل بالتمويل والموارد البشرية وإدارة الأصول والتنسيق مع الهيئات الأخرى.
- 46- وسوف تسمح المراجعات الميدانية أيضا بجمع المعلومات المفيدة لمراجعتي الأداء المقرر إجراؤهما خلال العام وإكمال عمليات التدقيق الإضافية اللازمة لمراجعة كشوف البرنامج المالية.
- 47- والغرض من استحداث مراكز الامتياز هو أن تكون وسيلة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وهو ما يشكل عنصرا رئيسيا من خطة البرنامج الاستراتيجية. وفي الوقت المناسب، قد يحدد مراجع الحسابات الخارجي موعدا لفحص واحد أو أكثر من هذه المراكز في إطار الزيارات الميدانية التي يجريها. وعند الضرورة، يُدرج عرض عام لهذا الموضوع عندئذ في أحد تقارير مراجع الحسابات الخارجي المقدمة إلى المجلس.

جيم- مراجعة الكشوف المالية

- 48- خُص مراجع الحسابات الخارجي في تقييمه الأولي الذي أجراه في مستهل ولايته أن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تنطوي على خطر متواصل شديد نتيجة لطبيعة عمليات البرنامج الرئيسية وموقعها وهيكله الشديد اللامركزية الذي يوفر للمسؤولين القطريين قدرا لا يستهان به من الاستقلال.
- 49- وأكدت الخبرة المكتسبة خلال المراجعة المالية للسنوات المالية 2016-2019 هذا التقييم المبدئي وأدت إلى ترسيخ التنسيق بين جميع أفرقة المراجعة الخارجية (المراجعة الميدانية ومراجعة الأداء والمراجعة المالية) بهدف ضمان أخذ المسائل الناشئة عن الميدان في الاعتبار على نحو ملائم لأغراض المراجعة المالية.
- 50- وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البرنامج بشدة على نظم المعلومات؛ ويؤدي النظام الحاسوبي المتكامل لإدارة الموارد (ونجز 2) دورا رئيسيا في حفظ الحسابات وإعداد الكشوف المالية. وفي ضوء هذه الاعتبارات المهمة، أجرى المراجع الخارجي في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019 استعراضات للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز 2، وضوابط استخدام عملية الشراء، وهو ما أدى به إلى إصدار توصيات بشأن تحسين أمن النظام. واتخذت الأمانة إجراءات تصحيحية لتصحيح بعض أوجه الخلل المكشوف عنها أثناء الاختبارات التي أجريت في إطار مراجعتنا إلا أن آخر هذه الاختبارات بينت عدم القضاء تماما على بعض أوجه الخلل.
- 51- وإزاء هذا الوضع اعترفت شعبة تكنولوجيا المعلومات في البرنامج بأن بعض المخاطر لن تزول تماما قط بسبب طبيعة عمليات البرنامج. وأشارت إلى قبول البرنامج لهذه المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها. وترتبط هذه المخاطر بوجه خاص بارتفاع معدل دوران الموظفين، مما يفسر سبب احتمال استمرار تفعيل حقوق الوصول لفترة معينة بعد مغادرة الموظفين، وباستحالة التقيد الصارم بالفصل بين المهام في المكاتب التي يكون فيها عدد الموظفين محدودا. وفي ضوء هذه العوامل، رأينا أنه ينبغي إغلاق توصياتنا لأنه سيصعب على البرنامج دون شك تخفيف وطأة تلك المخاطر أكثر من ذلك. وتسمح الضوابط المطبقة بالحصول على ضمان معقول بخصوص موثوقية البيانات المحاسبية الصادرة. وسيواصل مراجع الحسابات الخارجي على الرغم من ذلك خلال المراجعة في السنة المالية 2020 عمله في هذا المجال بهدف تقييم ما إذا بقيت المخاطر محدودة.
- 52- وعلاوة على ذلك، حدد مراجع الحسابات الخارجي استنادا إلى الخبرة المكتسبة خلال هذه السنوات الأربع الأولى مجالين محفوفين بالمخاطر في الكشوف المالية هما التاليين:

(أ) إن إثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات هو أول مجال يستوجب التيقظ الخاص نظرا إلى أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى منظمة تموّل تمويلًا تامًا عن طريق المساهمات الطوعية. ولأغراض المراجعة المالية لعام 2020، سيواصل مراجع الحسابات الخارجي تكليف مراجع محنك بالنظر في إثبات الإيرادات، وسيعتمد بصفة خاصة على إجراءات متعمقة للتثبت المباشر.

(ب) حدد مراجع الحسابات الخارجي في السنوات المالية السابقة أنّ التحويلات القائمة على النقد المتنامية بسرعة شكلت مجالًا عالي المخاطر وأدت إلى تكليف مراجع محنك للحسابات بهذا المجال بالتحديد لإجراء فحص معمق، وإلى تقديم ملاحظات وتوصيات في تقارير المراجعة المالية للسنتين الماليين 2016 و2017. وبالنسبة إلى السنتين الماليين 2018 و2019، استند مراجع الحسابات الخارجي إلى هذه الخبرة السابقة لبحث طريقة تنفيذ التوصيات وسبل الاضطلاع بهذا النشاط في الميدان. واحتفظ بالنهج نفسه في السنة المالية 2020.

53- وإضافة إلى المخاطر الشديدة المشار إليها أعلاه وخطر التدليس، خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى تعرض الحسابات التالي ذكرها لخطر متواصل وخطر رقابي شديدين. ولا يُستبعد أن تتفاقم هذه المخاطر بسبب آثار جائحة كوفيد-19 على توافر الموظفين:

(أ) النقد ومكافئات النقد؛

(ب) الجرد؛

(ج) حسابات البائعين والنفقات المستحقة والمشتريات.

54- وفيما يتعلق بهذه الحسابات المهمة المعرضة لخطر مركب شديد، سيجري مراجع الحسابات الخارجي اختبارًا موسعًا لآليات الرقابة الداخلية خلال المراجعة المؤقتة واختبارًا موسعًا للتحقق خلال المراجعة النهائية. وسيستند أيضًا إلى إجراءات خارجية للتثبت المباشر ويأخذ في الاعتبار أي مسائل يثيرها الفريق المعني بمراجعة الأداء والفريق المعني بالمراجعة الميدانية.

55- وسيُنظر مراجع الحسابات الخارجي خلال المراجعات الميدانية التي يجريها فيما إذا سببت حالات التعطيل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في الإدارة اليومية للمكاتب أي تأخير في تصفية المصروفات والإيرادات المستحقة أو صعوبات في إجراء عمليات الجرد المادي الإجباري.

56- وأخيرًا، أُجريت تقديرات مهمة للالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين في ضوء الافتراضات والطريقة الاكتوارية المستخدمة لتقدير تلك الخصوم. وخلال مراجعة عام 2020، سيواصل المراجع الخارجي إيلاء عناية خاصة لهذا المجال الذي سيتطلب اتصالات مباشرة مع الخبير الاكتواري الذي يعمل في البرنامج.

الملحق الأول

قائمة بالمواضيع المختارة لمراجعات الأداء للسنة المالية 2020-2021 وقائمة إرشادية بالمواضيع الممكنة لمراجعات الأداء في الفترة اللاحقة

الفترة اللاحقة (إرشادية)	السنة المالية 2020	2016-2017-2018-2019 (تذكير)
وظيفة الرقابة الشركاء المتعاونون الشراكات مع القطاع الخاص من أجل تحسين القدرات التنسيق بين الوكالات إدارة الابتكار مراكز الامتياز	المبادرات المؤسسية الحاسمة إدارة المعلومات عن المستفيدين	استعراض اللامركزية التغييرات في الموارد البشرية الخسائر المرتبطة بإمدادات الأغذية تكثيف الموارد أثناء أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ ميزانيات الحوافز القطرية منع التدليس وكشفه والمعاقبة عليه خدمات النقل الجوي العقارات

الملحق الثاني

قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية للسنة المالية 2020-2021⁽¹⁾

السنة المالية 2020	
مصر	المكاتب القطرية
الهند	
ليسوتو	
نيكاراغوا	
مدغشقر	
موريتانيا	
سري لانكا	
زامبيا	

(1) هذه القائمة إرشادية وتخضع للتعديل حسبما يقتضيه الوضع الصحي.